

أثر سياسة الاستثمار المنتهجة في تنمية روح المقاول في الجزائر

The impact of the investment policy adopted in the development of entrepreneurship in Algeria

مقدم أسية*

جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

Mokeddem.as@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/18

تاريخ القبول: 2021/09/27

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى أهم الإصلاحات التي مست سياسة الاستثمار في الجزائر منذ 2001 ودورها في تنمية روح المقاول لدى الشباب الجامعي خاصة، كون مقاول هذه الفئة تعتبر استثمار حقيقي مربح للدولة ومكسب لتنمية مؤهلات الشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة وإبداعهم يضمن لهم الاستمرارية والدوام في السوق، لدى تسعى الدولة إلى تشجيع ودعم هذه الفئة من خلال تهيئة مناخ الاستثمار. ومن هذا المنطلق سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر سياسة الاستثمار المنتهجة على تنمية روح المقاول ولهذا الغرض قمنا باختيار عينة مكونة من 42 مؤسسة صغيرة انشئت عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاعتماد على الاستبيان لجمع بيانات الدراسة وباستعمال بعض أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي اسفرت نتائج على أن سياسة الاستثمار أصبحت مشجعة من خلال وسائل المرافقة والدعم للنشاطات المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ سياسة الاستثمار؛ روح المقاول؛ المقاولاتية؛ وسائل الدعم والمرافقة

Abstract

This study aims to address the most important reforms that activities. have affected investment policy in Algeria since 2001 and its role in the development of entrepreneurship among young academics in particular, since the company in this category is considered as a real profitable investment for the State and a gain for developing the skills of young people to create their own institutions and their creativity guarantees them continuity and Pursuit in the market, when the State seeks to encourage and support this group by creating an investment climate. From this point of view, we will attempt, through this study, to shed light on the impact of the investment policy adopted on the development of entrepreneurship, in particular among young people. To this end, we selected a sample of 42 small businesses created through the National Agency for the Support of Youth Employment, on the

* المؤلف المرسل: مقدم أسية، الإيميل: mokeddem.as@gmail.com

basis of a survey data collection questionnaire and using certain Descriptive and analytical statistical methods have led to results that most entrepreneurs are university graduates and that the investment policy has become encouraging through the means of accompaniment and support for contracting activities.

Keywords Investment; Investment policy; Entrepreneurship; Entrepreneurial; Means of support and accompaniment;

مقدمة:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالسياسة الاستثمارية منذ توجهها نحو نظام اقتصاد السوق و انتهجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي ، هادفة إلى تشجيع روح المقاولة لدى الشباب الخاصة ، و تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية متكاملة ، و ذلك بالرفع من حجم الاستثمار المحلي و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي يتطلب مجموعة من القوانين و التشريعات التي تتوافق مع النهج الجديد الذي باشرته في شتى المجالات حيث صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من اجل تنمية روح المقاولة بتسهيل عمليات إنشاء مؤسسات جديدة و تشجيع الاستثمار بمختلف أنواعه.

الإشكالية: تكمن إشكاليه البحث في معرفة الجهود التي تبذلها الدولة في تنمية روح المقاولة لدى الشباب خاصة وذلك بالإصلاحات التي مست السياسة الاستثمارية بالجزائر لتهيئة المناخ الاستثماري وقابلية خلق وجذب أكثر حجم للاستثمارات (المحلية، الأجنبية) وذلك من خلال تنويع هيئات الدعم والمراقبة للمشاريع المقاولاتية ومن هذا المنطلق نحاول الإجابة من خلال هذه الورقة البحثية على التساؤل التالي:

ما هو دور سياسة الاستثمار المنتهجة في تنمية روح المقاولة بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: المستوى العلمي له دور في اختيار النشاط المقاولاتي

الفرضية الثانية: سياسة الاستثمار لها دور في تشجيع وتسريع اجراءات انشاء المقاولة

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الجهود المبذولة لإصلاح سياسة الاستثمار في الجزائر قصد تشجيع وتنمية روح المقاولة خاصة لدى الشباب وتشجيعهم على خوض الغمار للاستثمار بإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم.

أهمية الموضوع: يكتسي هذا البحث أهميته من كون النشاط الاستثماري حديث الساعة على الساحة الوطنية سواء لدى الخبراء الاقتصاديين أو لدى صناع القرار مما حتم على الدولة الجزائرية الاهتمام أكثر بتطوير سياستها الاستثمارية لتشجيع وتنمية روح المقاولة حيث أصبحت ضرورة لابد منها وأداة محركة للاقتصاد الوطني في ظل التغيرات والانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى معرفة اهم الاجراءات المستحدثة في سياسة الاستثمار بغرض جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات سواء المحلية أو الاجنبية.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على دراسة ميدانية من خلال إجراء مسح عن طريق العينة معتمداً على أداة الاستبيان لجمع المعلومات التي عولجت إحصائياً باستعمال نماذج الانحدار الخطي المتعدد والانحدار التدريجي.

هيكل الدراسة: يتم تنظيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي. يقدم القسم الأول والثاني الجانب النظري الذي له علاقة بموضوع بحث الدراسة. أما القسم الثالث فنعرض من خلاله نتائج الإحصاءات الوصفية لمخرجات الاستبيان وأيضاً تقدير معلمات النماذج المقدر (LMR)، (SMR) التي تم اختيارها. بعد ذلك نتناول بالتحليل النتائج النهائية، لنهي هذه الورقة العلمية بمجموعة من المقترحات الختامية.

1. الإطار المفاهيمي حول المقاولاتية و روح المقاول : 1.1 المقاولاتية.

تعتبر المقاولاتية في الوقت الراهن من بين المجالات البحثية الهامة حيث أصبح مفهومها شائع الاستعمال بعدما أثار نقاش وجدال الباحثين الاقتصاديين والإداريين عبر مختلف الأزمنة، فلقد تعددت تعاريف المقاولاتية إلا أنها متقاربة من حيث المعنى العام والمحتوى ولكن قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول.

أ- تعريف المقاول:

عرف مفهوم المقاول تطوراً عبر الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول «Entrepreneur» تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر Say J.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة. (allali)

كما عرف شومبتر المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل (مروه، 2007)

فالمقاول هو المبادر في تبني الأفكار الجديدة، وهو من يسعى إلى اكتشاف الفرص وتعظيمها ومن يمتلك روح المخاطرة، والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو (النجار و العلي عبد الستار ، 2008)

ركزت أغلب التعاريف التي أوردناها سابقا على مجموعة من الخصائص والسمات الشخصية التي يتميز بها بعض الأشخاص منها الفطري ومنها المكتسب فتمنحهم صفة المقاول، وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل-إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلاد.

كما تطرقت عدة مقاربات إلى تناول مفهوم المقاول من عدة جوانب، وهي (خديري و بن الظاهر ، 2013):

* **المقاربة الوظيفية:** هذه المقاربة التي يمثلها "Schumpeter" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

* **المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:** والتي تركز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط weber الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

* **المقاربة العملياتية أو التشغيلية:** والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه.

ب - تعريف المقاولاتية :

تعرف المقاولاتية على أنها القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة. بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (النجار و العلي عبد الستار ، 2008)

المقاولة عبارة عن مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية المستندة على المبادرة الشخصية والقدرة على تحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة التغير؛ فالمقاولة تعني الإدراك الكامل للفرص والتحديات.

ويعرف Beranger^{'''} المقاولاتية بطريقتين (عرب و علالي، 2018):

- **على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة وخلق قيمة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

أما الشميمري والمبيريك يريا أن ريادة الأعمال هي نشاط ينصب على انشاء عمل حر ويقدم فعالية اقتصادية مضافة، كما تعني إدارة الموارد بكفاية واهلية متميزة لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد وتتسم بنوع من المخاطرة ولكنها المخاطرة المدروسة. (الشميمري و المبيريك، 2016)

ت -روح المقاولاتية:

إن الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتج جديد مبتكر، فحتى لو توفرت جميع الموارد المادية والمالية والبشرية إلا أنه يستحيل النجاح في عالم الأعمال إلا إذا تحلى صاحب المشروع بالروح المقاولاتية. لذا أصبح موضوع تطوير روح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند شريحة الشباب لما له من أهمية كبرى لتحقيق التنمية الاقتصادية والتغيير، وفي هذا الصدد سنحاول توضيح مفهوم روح المقاولاتية.

تعريف روح المقاولاتية: هو مفهوم مرتبط بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف. وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة لتنمائي والتكيف مع التغيير هذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة. والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون من أن روح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة من أجل تحويلها لمؤسسة.

هناك من يعرف الروح المقاولاتية على أنها هي المبادرة التي يبذلها الفرد بقدرته على الخروج عن المألوف في التفكير ويحصل التغيير من خلال العملية التي يصبح عندها الفرد حساسا للمشكلات التي يواجهها والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة فعندها يوجه التفكير الإبداعي نحو متطلبات الحياة العملية وخاصة في مجال الأعمال. (برني، 2010)

وحسب التعريف المتقدم من مجموعة من المختصين في الاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية يجب ألا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفئة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية

ولذلك لا يجب حصر روح المقاول في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل. (دباح، 2009)

إذن روح المقاول هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مجموعها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات

2.2 تطور السياسة الاستثمارية في الجزائر:

أ - السياسة العامة للاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تبنت الجزائر منذ الاستقلال سياسات استثمارية متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، كانت تركز في أولها على ضبط رؤوس الأموال و التي يعد مصدرها هو إيرادات المحروقات، إلا أن أزمة البترول سنة 1986 أكدت ضعف الاقتصاد الجزائري مما جعل الدولة تتوجه إلى فتح السوق و منح المبادرة و تشجيع الاستثمار على الصعيد المحلي و الأجنبي ، الخاص و العام للرفع من مردودية إنتاجها وذلك بسن مجموعة من التشريعات تشجع على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات و رؤوس الأموال ، و ذلك بفرض تدابير جديدة لتوجه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

1- نحو المشاريع الخالقة لليد العاملة، ثم نحو القطاعات لمواطن بتكاليف معتدلة

(الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن

الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشر مناصب لشغل.

2- من ناحية أخرى وتقاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت الدولة ترتيبات

للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيةها.

3- نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر

الأساسي للعملة الصعبة لاقت تشجيعا كبيرا في كل القوانين المالية السنوية وفي قوانين

الاستثمار المتعاقبة.

اعتمدت الجزائر خلال هذه الإصلاحات على مجموعة من التشريعات والقوانين التي تتوافق

مع النهج الجديد الذي باشرته في جميع المجالات، ويعتبر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ

في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار بالإضافة إلى الأمر 01-03 الموافق

ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار.

ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين هو إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات وأجهزة أخرى لدعمه وتشجيعه ونذكر منها: لجنة لدعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيته وبالخصوص: وكالة الاستثمارات (APSI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

ب- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

❖ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار

جاء هذا المرسوم المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمارات كنتيجة لسياسة اقتصادية لمرحلة دامت أكثر من 30 سنة أراد المشرع الجزائري من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية، لقد صدر المرسوم المتعلق بترقية الاستثمار لتدعيم وتعزيز إرادة حرر الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمارات وقصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

ومن أهم ما جاء به هذا القانون إقراره لمبدأ حرية الاستثمار، وذلك بعدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، كما حدد مجال تدخل المستثمرين الخواص في النشاط الاقتصادي حيث نص صراحة على وجود قطاعات مخصصة للدولة ولفروعها ولأي شخص محدد في نص تشريعي.

- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات والضمانات للمستثمرين أساسا عبر تخفيضات جبائية وجمركية

- إلغاء الاعتماد المسبق المعروف برخصة المؤسسة الإدارية للاستثمار واستبداله بتصريح بسيط ذو طابع إحصائي... الخ

كما أن المادتين (1) و(2) نصتا على أن تدخل الرأسمال يكون إما عن :

1- طرق الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات أي إنشاء مؤسسة جديدة برأسمال وطني أو أجنبي

2- الاستثمارات المعدة للتأهيل والهيكلية وهي مخصصة للاستئناف بعد غلق المؤسسة أو إعلان إفلاسها

ومن بين المؤسسات التي أوجدها هذا القانون لتجسيد مبادئ نظام الاستثمار الجديد وترقيته، تم إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها حسب ما جاء بنص المادة 07 منه (الجريدة الرسمية، 1993)، تسمى وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI. لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد، وهي أول الهيئات الداعمة للاستثمار تم تحديد صلاحياتها، تنظيمها و سيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 بتاريخ 1994/06/17.

غير أن النقائص المسجلة في نصوص مواد هذا القانون رغم أهمية ما جاء به، وفشله في استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بفعل التأخر الكبير في مسار استكمال القوانين الخاصة بتحرير الاستثمار في هذه المرحلة، ومظاهر البيروقراطية التي صاحبت تطبيق هذا المرسوم التشريعي والتي نتج عنها تجميد المشاريع المصرح بها لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار، لدى تم تعديله من خلال صدور الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

❖ قانون تطوير الاستثمار سنة 2001.

إن مع سعي الدولة للرقى بالاستثمار وتقديم التصحيحات الضرورية أصدرت السلطات العمومية الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 (الجريدة الرسمية، رقم 45، 2001)، والمتعلق بتطوير الاستثمار، وهذا الأخير والذي تزامن إصداره مع أصدر الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وفتح رأسمال المؤسسات بهدف إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني لترقية وتطوير الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر.

والجديد في هذا الأمر انه قد تم توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصصة الشيء الذي كان غائب في القوانين السابقة له، كما شمل مفهوم الاستثمار الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع وأخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية، حيث حدد مفهوم الاستثمار حسب المادة الثانية من نفس الأمر على انه: "اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة." (الجريدة الرسمية، رقم 45، 2001)

كما نص الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار على:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة.
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- الحرية التامة في الاستثمار وهذا ما نصت عليه المادة 4 " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة" (الجريدة الرسمية، رقم 45، 2001)

- إلغاء منح المزايا بصفة آلية.

- السماح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

واقصر القانون الجديد بشأن أنظمة الاستثمار على نظامين أساسيين هما:

- 1/ **نظام عام:** وفق هذا النظام تم إلغاء المزايا المرتبطة بمرحلة الإنتاج والإبقاء على المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال لكن حسب توجيهات المجلس الوطني للاستثمار
- 2/ **نظام استثنائي:** يخص تشجيع الاستثمار في المناطق الأكثر حاجة للتنمية والتي ينبغي ترقيةها وفق ما حدد المجلس الوطني للاستثمار، والاستثمارات التي تحتل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، ونجد أن المزايا الممنوحة تغطي كل من مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال"
- ويتضح من دراسة هذا الأمر أنه فتح مجال واسعاً كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تربيته وتطويره لكل النشاطات التي هيأت للسياسة الاقتصادية الحالية، نشوءها كإقامة مشروعات جديدة مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في العمليات المخصصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة أو المشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المخطط لها مستقبلاً وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية.

❖ **قانون 06-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:**

- صدر الأمر 06-08 ليعدل ويتم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في عدد من جوانبه القانونية، نحاول توضيحها فيما يلي:
- تقليص الآجال القانونية التي كانت ممنوحة للوكالة الوطنية للرد على طلب الاستفادة من المزايا المقدم من المستثمرين، من شهر في إطار المادة 07 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم، إلى 72 ساعة لتسليم الوكالة لمقرر المزايا الخاصة بالإنجاز، و 10 أيام فقط لتسليمها المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال.
 - كما منحت المادة 05 من الأمر 06-08 المعدل والمتمم للوكالة إمكانية الحصول على مقابل مالي من المستثمر لقاء دراستها للملفات يحدد مبلغه وكيفية تحصيله من التنظيم.
 - أنشأ الأمر 06-08 المعدل والمتمم بموجب نص المادة 07 مكرر منه، لجنة للطعن ضد القرارات المتعلقة بالاستفادة من المزايا الصادرة من أي إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ أحكامه، بدلا مما كان ينص عليه الأمر 01-03 المعدل والمتمم من إمكانية لجوء المستثمر في طعنه إلى السلطة الوصية على الوكالة.
 - تعديل نصوص المواد 09 و 11 من الأمر 01-03 المتعلقة بمنح المزايا على اختلاف أنواعها، بزيادة عدد من المزايا الإضافية، تدعياً لسياسة التحفيز المنتهجة من الشروع الجزائري.
 - عمد الأمر 06-08 إلى تقليص صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار بالغاء لنصي المادتين 19 و 20 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم.

❖ **قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:**

جاء نص القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار ليطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية مؤكدا على التوجه الذي طالما رغب المشرع الجزائري في تجسيده على الأرض الواقع وهو إضفاء طابع المرونة على القواعد المنظمة للاستثمارات في الجزائر. حيث تكلف الوكالة وبالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي (المادة 26 من القانون 09-16، 2016)

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
- تأهيل المشاريع المذكور في المادة 17 منه وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به.
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.

3.2 الإطار المؤسسي للاستثمار

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تطوير الاستثمار، أنشأت مؤسسات ووكالات خاصة بدعم وترقية وتطوير الاستثمار والتي من أهمها ما يلي:

أ- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة. أنشأت وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 (الجريدة الرسمية، 1993) المتعلق بترقية الاستثمار، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن تنظيم وسير الوكالة وصلاحياتها. تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية (الجريدة الرسمية، رقم 64، 1993):

- تدعم وتساعد المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار

- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.
- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني
- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.
- كما تهدف وكالة ترقية ودعم الاستثمار إلى وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين، إضافة إلى المساهمة في تطوير وترقية فضاءات جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر.

ب- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

- هيئة أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الاستثمار ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته. ويقوم بوظيفة الاقتراح والدراسة ويمنح له سلطة فعلية في اتخاذ القرار ومن بين المهام التي يقوم بها (الجريدة الرسمية رقم 47، 2001)
- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- يقترح تدابير محفزة للاستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمارات وتطويرها.
- تتكون عضوية المجلس من جميع الوزراء المكلفين بمسائل اقتصادية وهم وزراء المالية، الداخلية والجماعات المحلية، التجارة، الطاقة والمناجم الصناعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العمرانية، الوزير المكلف بالتعاون.

ت- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

- وهي مؤسسة عمومية ذات الطابع الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موزعة محليا عبر ولايات الوطن ولها هياكل غير مركزية على المستوى المحلي تدعى الشباك الوحيد غير مركزي ومهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك الوحيد. ومن بين مهام الوكالة ANDI ما يلي (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2020):
- تستقبل وترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛
- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها

- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومنح مزايا ضريبية معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع
- إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف وفي وقت قصير على الامتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع؛
- ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب الخ.).
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.
- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

جدول رقم (01): عدد المشاريع وقيمتها لـ ANDI حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	المبلغ (مليون دج)
الفلاحة	21 858	52 596	88 886.39
الصناعات التقليدية	13 721	35 893	44 341.83
البناء والأشغال العمومية	8 433	27 003	34 031.76
الري	341	1 159	2 402.34
الصناعة	11 524	33 510	52 779.95
الصيانة	873	2 112	2 608.74
الصيد	475	1 704	3 267.15
الاعمال الحرة	1 123	2 435	4 635.65
الخدمات	31 090	65 850	110 990.61
نقل البضائع	45 858	69 666	118 383.90
نقل المسافرين	12 214	18 530	28 910.45
المجموع	147 500	310 396	491 238.78

Source : Ministère de l'industrie de la PME et de la Promotion de l'investissement ; Bulletins d'information statistique de la PME ; N°35 ; 01 Septembre 2019.

3/الشباك الوحيد اللامركزي (GU): بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار أنشأ شباك وحيد على مستوى كل ولاية ضمن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وذلك من أجل

التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب

4/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

هي مؤسسة عمومية، تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 26-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي مكلفة بتشجيع و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، و هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي و تتلخص مهامها الرئيسية في (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، 2020):

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، والذي يشمل تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تتضمن الوكالة امتيازات مالية، جبائية، وامتيازات المرافقة والمتابعة.

❖ حصيلة وكالة ANSEJ

جدول رقم (02) عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المدعمة من الوكالة ANSEJ

حتى 2019/06/30

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
الفلاحة	57183	135 222	211 629 975 913
الصناعات التقليدية	42 998	126 245	110 539 774 148
البناء والاشغال العمومية	34 282	99 590	131 999 167 477
الري	556	2 049	3 291 597 454

125 739 489 992	77 133	26 740	الصناعة
27 925 617 407	236 663	10 271	الصيانة
7 499 507 851	5 549	1 131	الصيد
29 928 593 125	25 485	11 356	الاعمال الحرة
350 995 401 235	251 301	108 003	الخدمات
145 557 153 559	96 237	56 530	نقل البضائع
46 672 214 955	43 691	18 992	نقل المسافرين

Source : Ministère de l'industrie de la PME et de la Promotion de l'investissement ; Bulletins d'information statistique de la PME ;N°35 ; 01
Septembre 2019.

5/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق ما يلي (الجريدة الرسمية رقم 74، 2002):

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجز استثمارات في المجالات التالية إنشاء المؤسسات؛ تجديد التجهيزات؛ توسيع المؤسسات.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك

والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

3- عرض وتحليل النتائج

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الاستثمار، قمنا بدراسة قياسية والذي من خلالها حاولنا دراسة تأثير سياسة الاستثمار في تنمية روح المقاولاتية لإنشاء الشباب لمؤسساتهم الخاصة بولايات الغرب، وذلك بالاستعانة باستبيان الذي من خلال نتائجه يتم اختبار SPSS موزع على عينة من المؤسسات الشبابية.

1.3- مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار مدينة سيدي بلعباس كميدان لإجراء الدراسة المسحية، وبلغت العينة النهائية الخاصة بالدراسة 42 فرد مستجوب. أولا تم اختيار عينة عشوائية من 45 فرد من المقاولين الشباب بالمدينة والذين استفادوا من صيغ مختلفة لخلق مؤسساتهم وتمويل نشاطاتهم (تم اختيار بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ولكن في نهاية العملية تم استرجاع فقط 44 استبيانة. وبعد المعالجة الأولية تم استبعاد استبيانين أيضا لعدم صلاحيتها (نقص في البيانات). بالتالي الاستبيانات التي خضعت التحليل النهائي تمثل 42 استبيانة أي ما تشكل حوالي 93.99% من مجموع الاستبيانات المسترجعة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي

2.3- المعالجة الإحصائية للاستبيانات المحصل عليها:

لغرض إجراء الدراسة واختبار صحة فرضيات المطروحة، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

أ- وصف عينة الدراسة:

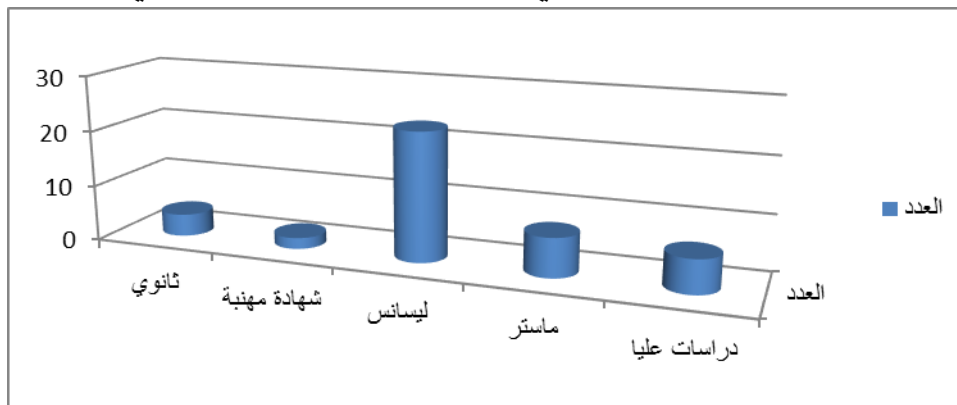
❖ البيانات الشخصية:

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

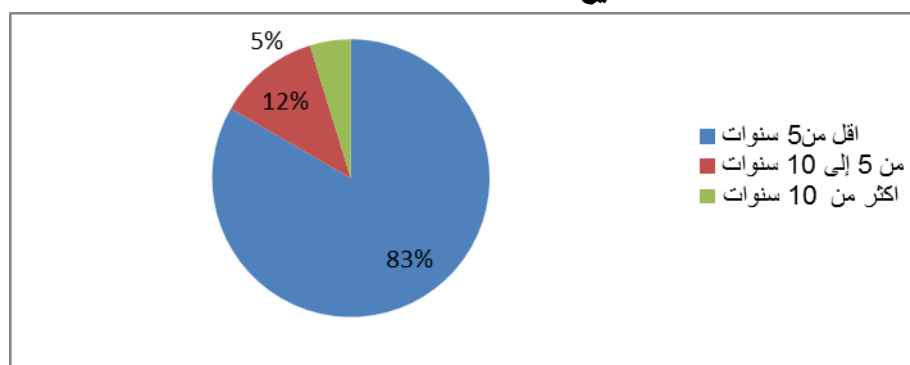
الجنس	التكرار	%
ذكور	31	73.81%
إناث	11	26.11%
المجموع	42	100%

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على نتائج برنامج Spss

من النتائج المتحصل عليها نجد أن أغلب المقاولين هم من فئة الذكور حيث بلغ عدد التكرارات 31 بنسبة مئوية 73.81% أما فيما يخص المقاولين من فئة الاناث بلغ عدد التكرارات 11 بنسبة قدرت بـ 26.11%

الشكل 01: التمثيل البياني لافراد العينة حسب المؤهل العلمي**المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على نتائج Excel**

كذلك توضح نتائج الاستبيان أن المؤسسات في أغلب الحالات مؤهلات مسيرتها العلمية بين مستوى ليسانس و ماستر ، إذ بلغت النسب المئوية بـ 54,76% و 16,66% على التوالي، أما المؤهلات العلمية الاخرى على غرار المستوى الثانوي بلغت نسبته 9.52% و الشهادة المهنية بنسبة 4.76% .

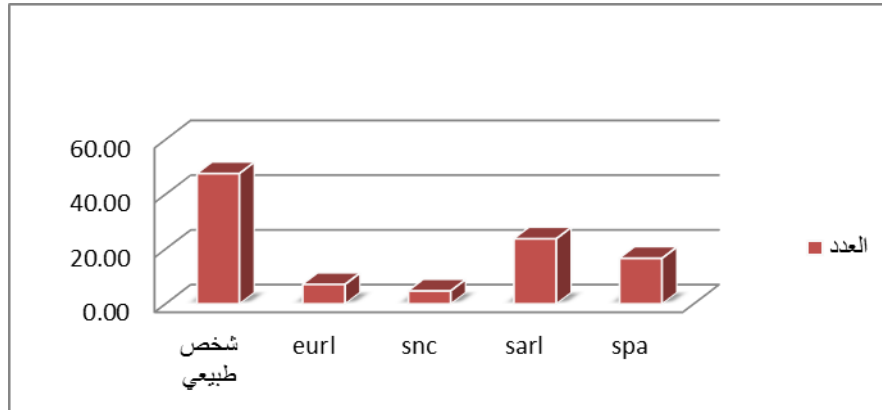
الشكل 02: توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة**المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على نتائج Excel**

من نتائج الشكل نرى أن معظم المقاولين لا يتمتعون بالأقدمية حيث سجلت فئة المقاولين الذين يمتلكون اقل من 5سنوات خبرة نسبة 83% أما فئة سنوات الخبرة من 5 سنوات إلى 10 سنة فكانت نسبتهم 12% اما فئة اكثر من 10 سنوات فكانت نسبتهم 5% و هذا راجع إلى كون جميع المقاولين هم من خريجي الجامعات لديهم توجه مقاولاتي لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

❖ البيانات الخاصة بالمؤسسة:

نتائج الدراسة تبين أن الطبيعة الإبداعية للمؤسسة توضح أن نسبة الأكبر هي من نصيب المقاولين الشباب الذين لهم خلق جديد وقدرت بنسبة 54.8%. كما بينت النتائج أن أغلب هذه المؤسسات الناشئة هي مؤسسات صغيرة لا يتجاوز أعداد عمالها تسعة (73.8%). كما أن قطاع الخدمات يستحوذ على نشاط هذه المقاولات بنسبة قدرها 26.2% يليها النشاط الصناعي بـ 23.8% فالقطاع BTPH بنسبة 19%. كما أن الوضع الحالي لهذه المؤسسة في مرحلة الانطلاق بنسبة 35.7% تليها المؤسسات الناشئة التي هي مرحلة تطور بنسبة 33.3%.

الشكل 03 : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الصنف القانوني للمؤسسة.



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على نتائج Excel

نلاحظ أن الصنف القانوني من فئة شخص طبيعي و هي أكبر نسبة 47.62% لتأتي فئة SARL بنسبة مئوية مقدرة بـ 23.81%، SPA بنسبة 16.67%، EURL بنسبة 7.14%، أما فئة SNC فسجلنا نسبة 4.76% و بالتالي نلاحظ أن أغلب المقاولين يلجؤون لتكوين مؤسسات فردية .

❖ صدق وثبات المقياس:

من أجل أن تكون الدراسة هادفة و ذات بعد علمي صادق و صحيح تم عرضها و اختبارها باستعمال معامل الصدق و الثبات الفا كرونباخ عن طريق برنامج SPSS الذي أظهر لنا النتائج الموضحة في الجدول التالي حيث أن نسبة الصدق 92% وهي جيدة.

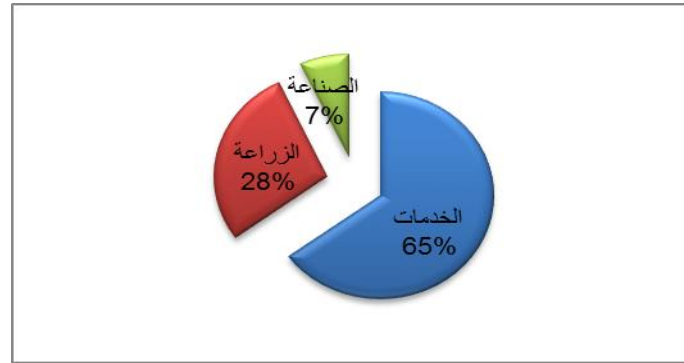
جدول 04 : نتائج صدق و ثبات المقياس

عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	نسبة الصدق والثبات
38	0.921	92%

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج Spss

❖ المؤسسات المستجوبة حسب القطاعات

الشكل 04: يوضح نسب المؤسسات المستجوبة حسب القطاعات



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج Spss

نلاحظ من خلال التمثيل البياني توجه الفكر المقاولاتي لقطاع الخدمات بنسبة 65% و هذا لتوفره على عدة أنشطة سهلة التجسيد و بالتالي نجد أن أكثر المقاولين هم من فئة المستوى الجامعي الذين يحاولون تجسيد طموحاتهم و افكارهم المقاولاتية على ارض الواقع ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 28% و كان للمحيط التضاريسي لمناطق الغرب الجزائري تاثير لميول المقاولين لممارسة نشاطهم في هذا القطاع، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 7%.

❖ اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: المستوى العلمي له دور في اختيار النشاط المقاولاتي

الجدول 05: علاقة المستوى العلمي في اختيار النشاط

	valeur	ddl	Sig. approx. bilatérale
Khi-deux de Pearson	10.041	4	0.040
Rapport de vraisemblance	10.225	4	0.037
Association linéaire par linéaire	3.994	1	0.046
N d'observations valides	42		

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج Spss

لاختبار صحة الفرضية نستعمل معامل كيدو دي بيرسن

H_0 : فرضية العدم

H_1 : الفرضية البديلة

نفترض أن مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، من خلال الجدول نجد أن مستوى الدلالة -Khi

deux de Pearson

$\alpha < 0.040$ و بالتالي وجود علاقة قوية بين المستوى العلمي و طبيعة النشاط المقاولاتي و منه نستنتج أن الفرضية الاولى للدراسة قد تحققت يعني أن اصحاب المستوى العلمي الجامعي

يلجؤون إلى القطاعات المتميزة بالابداع و الابتكار التي يوظفون فيها كفاءاتهم العلمية و مهاراتهم الشخصية لرفع التحدي وتحقيق النجاح.

الفرضية الثانية : سياسة الاستثمار لها دور في تشجيع وتسريع اجراءات انشاء المقاوله

الجدول 06: علاقة الوكالة بانشاء المشاريع.

	valeur	Ddl	Sig. approx. bilatérale
Khi-deux de Pearson	17.576	9	0.002
Rapport de vraisemblance	12.519	9	0.001
Association linéaire par linéaire	0.107	1	0.030
N d'observations valides	42		

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على نتائج برنامج Spss

لاختبار صحة الفرضية نستعمل معامل كيدودي بيرسن H_0 : فرضية العدم ، H_1 :

الفرضية البديلة

نفترض أن مستوى المعنوية، من خلال الجدول نجد أن مستوى الدلالة $Khi - deux de Pearson = 0.002$ و بالتالي وجود علاقة قوية . وهذا يعني أن للوكالة دور كبير في مرافقة تجسيد المقاولين لمشاريعهم وتقديم تحفيزات هامة لهم في حالة توسيع نشاطهم.

الخاتمة:

لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار وذلك بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي بنص مجموعة من القوانين والتشريعات المدعمة للاستثمار والمحفزة للنشاط المقاولاتي، وتدعيم النشاط الاستثماري بهياكل ومؤسسات مؤطرة للاستثمار ومنمية للروح المقاوله خاصة، ومن أهم ما تم استخلاصه من هذه الدراسة:

- المستوى العلمي له دور في اختيار النشاط حيث يكتفي اصحاب المستوى الضعيف بالمشاريع العادية والتي لا تخلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني لان معظم هذه المشاريع هي مشاريع فردية هدف اصحابها هو التخلص من البطالة وبالتالي لا يفكرون في توسيع انشطتهم

- جهل معظم حاملي المشاريع بتقنيات التسيير والمخاطر قبل الشروع في تجسيد المشاريع اضافة للاقبال المحتشم لخريجي الجامعات على الوكالات لإنشاء المشاريع

- أن الجزائر سعت جاهدة ومنذ انتهاجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي إلى تطوير مناخها الاستثماري من خلال تطوير سياستها الاستثمارية التي ساهمت بشكل كبير في تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.

- أن النتائج التي حققتها الجزائر من خلال سياستها الاستثمارية نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات التي كانت تتطلع إليها إذ بينت أن الاستثمار الأجنبي كان له نسبة قليلة إلى منعدمة بالنسبة للاستثمار المحلي.
- أن سياسة الاستثمار المنتهجة في الجزائر هي مشجعة على تنمية روح المقاول إلا أنه ينقصها تفعيل دور المجتمع المدني في نشر الثقافة المقاولاتية خاصة في أوساط الشباب وتوعيتهم على مهام المؤسسات والهيكل المدعمة والمشجعة للاستثمار
- ضرورة إقامة شبكة معلوماتية تربط فيما بين القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيكل والمستثمرين والتنسيق فيما بينهم
- تفعيل دور الإدارة في مرافقة المقاولين المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية.
- تقديم جميع التسهيلات وتشجيع الاستثمار في جميع القطاعات لتحقيق تنمية محلية.

التوصيات:

- بناء على ما تقدم من نتائج وملاحظات فيما يتعلق بموضوع البحث يمكن تقديم بعض الاقتراحات
- لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:
- ✓ إنشاء بنك المعلومات يسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة للملفات وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يسمح بتحليل أفضل ولملموس لمخاطرها.
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة وخلق الثروة وتوفير قدر معتبر من مناصب العمل.
- ✓ الاهتمام بالبحث والتطوير ونشر الفكر المقاولاتي في الوسط الشبابي والجامعي باستحداث تخصصات ومقاييس في المقاولاتية
- ✓ السعي لجذب خريجي الجامعات للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مرافقتهم خلال المسار الدراسي وتحسيسهم بالفكر المقاولاتي
- ✓ ضرورة تأهيل القطاع المصرفي وتحسين خدماته وإصلاح النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة.
- ✓ تنمية التوجه المقاولاتي لدى الشباب الجامعي خاصة للتخلص من فكرة الاعتماد على الوظيفة العمومية
- ✓ تعميم لتعليم المقاولاتي والتعريف بهيئات الدعم والمرافقة المتاحة وتشجيع روح الابداع والابتكار لدى هذه الفئة من أجل خلق الدوافع والامكانيات اللازمة لإنشاء مؤسسة مقاول والدخول الى سوق العمل.

المراجع:

- الجريدة الرسمية (1993)، المرسوم التنفيذي رقم 93-12.
- الجريدة الرسمية رقم 67 (1994)، المرسوم التنفيذي رقم 94-319.
- الجريدة الرسمية رقم 47 (2001) .
- الجريدة الرسمية رقم 45 (2001) الجزائر.
- الجريدة الرسمية رقم 74 (2002)، المرسوم التنفيذي رقم 02/373.
- المادة 26 من القانون 09-16، الجريدة الرسمية (2016).
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (2020). تم الاسترداد من www.andi.dz
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (2020).
- Brahim allali *vers une théorie de l'entrepreneuriat* ..cahier de recherche .N17
- احمد مروه (2007)، *الريادة و إدارة المشروعات*، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات. القاهرة.
- الجريدة الرسمية. (1993) رقم 64 الجزائر.
- توفيق خديري، و حسين بن الظاهر (2013) ، *المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية : المسارات و المحددات. الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائري*. جامعة الوادي، الجزائر.
- جمعة صالح النجار، و محمد العلي عبد الستار (2008)، *الريادة و ادارة الاعمال الصغيرة* (المجلد 2)، عمان ، الاردن: دار الخادم.
- فاطمة الزهراء عراب، و فتيحة علاي. *نشاط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر*.
- لفطيفة برني (2010)، *البرامج التكوينية و اهميتها في تعزيزي الروح المقاولاتية، مداخله ضمن الايام العلمية الدولية حول المقاولاتية، التكوين ، فرص الاعمال (صفحة 12)*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة.
- نادية دباح. (2009). *دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر (2000-2009)*، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص ادارة اعمال، (صفحة 21). جامعة الجزائر.